

## بدء الإفراج عن المعتقلين سياسياً وجنائياً الإفراج يتم على دفعات بعد دراسة ظروف اعتقال كل منهم وزير الداخلية: لم نقبض على أي مواطن أخيراً إلا بأمر قضائي

صرح السيد ممدوح سالم وزير الداخلية بأنه بدأ تنفيذ تأثيره على الرئيس أنور السادات - وضع خطة شاملة لدراسة جميع حالات المعتقلين السياسيين أو الجنائيين وذلك تمهيداً للإفراج عن كل من يثبت أنه معتقل بلا ذنب قانوني؛ وقد تم أنس الإفراج عن الجموعة الأولى من جراء ذلك.

عملية مراجعة حالات وظروف كل منهم وبالتالي فإن المعتقلين السياسيين والجنائيين سوف تستغرق بعض الوقت الذي يتطلبه عملية مراجعة حالات وظروف كل منهم وبالتالي فإن الإفراج عن الجميع من المعتقلين إن بدمى دفعة واحدة؛ ولكنه سوف يتم على دفعات متتالية من حيث يتم تنفيذ الأحكام الخاصة في الوزارة من حيث حالتها وإنطلاق قرار الإفراج عن الفرد منها بين يوم وآخر.

وقال وزير الداخلية أنه تم فيما يتعلق بالمؤامرة الأخيرة تنفيذ توجيهات الرئيس السادات بعدم الاعتقال أو القبض على أي فرد دون مبررات مأثورة وباشرافه وكلما كشف التحقيق عن اشتراك عناصر جديدة أخرى ثابر النيلية باستدعائهم للتحقيق وأضاف السيد ممدوح سالم أنه بالنسبة للمعتقلين الجنائيين فإن ذلك يستتبع توفير واعداد الأجهزة التي تتبع وتشرف على استقرارهم واستقرار أسرهم وتعمل على توفير العمل الكريم لهم لأن مهمة الشرطة هي تقديم الخدمات والتوجيهات لهؤلاء المعتقلين وبث الثقة والاطمئنان في نفوس المواطنين عملاً وواقعاً وليس مجرد رفع شعارات دون اتخاذ خطوات تنفيذية ذات اثر.

وقال وزير الداخلية أنه فيما يتعلق بانتخابات الاتحاد الاشتراكي القادمة فإن مهمة وزارة الداخلية تتلخص في تقديم كافة الخبرات الادارية والفنية المتعلقة بهذا الموضوع إلى لجنة الاشراف على الانتخابات مع تنفيذ جميع توجيهات الرئيس الخاصة بتنزاعه الانتخابات وحياتها وضمانها واعطاء الحرية الكاملة لكل المواطنين بحيث يختار الشعب ممثله في حرية تامة ■